



سياسة تقييم المخاطر المتأصلة والكامنة

جمعية أصدقاء ذوي الإعاقة

تقييم المخاطر المتأصلة والكامنة

مقدمة

ادارة المخاطر هي جزء أساسي من استراتيجية جمعية أصدقاء ذوي الإعاقة وهي الإجراءات التي تتبعها الجمعية لمواجهة الأخطار المصاحبة أنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة لكل البرامج والمشاريع. التركيز الأساسي لإدارة المخاطر هو التعرف على ومعالجة هذه الأخطار وفهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على أداء الجمعية.

مفهوم عملية تقييم المخاطر:

- هي العملية الشاملة لتحليل وتقييم المخاطر التي يمكن التعريف عنها من خلال النقاط التالية:
- تحديد الأحداث المستقبلية المحتملة التي يمكن أن تؤثر سلبا على الأشخاص، الممتلكات والبيئة المحيطة. من ثم يتم تنفيذها وتصنيفها لدراسة وتحليل كل احتمال على حدة. وكجزء من هذه العملية، إن تحديد المخاطر المحتملة يمكن التعبير عنه بطريقة كمية أو نوعية.
 - إطلاق الأحكام حول قدرة تحمل هذه المخاطر مع أخذ العوامل المؤثرة بعين الاعتبار.

أهداف إدارة المخاطر



مفهوم تقييم المخاطر

يجب أن يكون تقييم المخاطر تقييماً موضوعياً يتم فيه عرض الافتراضات والشكوك بوضوح وتقديمها وينطوي على الشكل التالي:

- تحديد المخاطر (ما يمكن أن يحدث ولماذا؟)
- العواقب المحتملة
- احتمالية حدوثها
- إمكانية تحمل أو قبول هذه المخاطر
- طرق تخفيف أو تقليل المخاطر

على النحو الأمثل، ينطوي أيضاً على الاحتفاظ بوثائق تقييم المخاطر ونتائجها، بتطبيق أساليب التخفيف ومراجعة التقييم (أو ما يعرف بخطة إدارة المخاطر) مقترنة بآخر التحديثات عند الضرورة. في بعض الأحيان، يمكن اعتبار المخاطر مقبولة بمعنى أن الخطر مسموح به وغالباً ما يعود السبب إلى التكلفة العالية أو صعوبة اتخاذ تدابير مضادة للخطر تتجاوز توقعات الخسارة.

خطوات عملة تقييم المخاطر:

إنّ تحديد المخاطر يتعلّق بأسئلة تقييم المخاطر الثلاثة:

- ما الذي يمكن أن يحدث ولماذا؟
- ما هي النتائج المحتملة؟
- ما هو احتمال حدوثها في المستقبل؟

وتهدف عملية تقييم المخاطر إلى الإجابة عن الأسئلة الثلاثة السابقة بالإضافة إلى السؤالين التاليين:

- ما هي العوامل التي من شأنها تخفيف النتائج المحتملة أو تقليل احتمالية حدوث المخاطر؟
- هل يمكن تحمل درجة الخطر وقبولها، وهل تتطلب إجراءات محددة لمعالجتها؟

بتعريف أبسط، إنّ تقييم المخاطر هو جزء أساسي من استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر، يهدف بعد تقييم المخاطر إلى اتخاذ تدابير وقائية للقضاء على المخاطر المحتملة أو التقليل منها. فهو تحليل ما يمكن أن يعرقل سير العمل بالشكل المطلوب، ما هي احتمالية حدوث هذه الأخطاء والعراقيل وما هي العواقب الممكنة ومدى إمكانية تحملها.



خطوات تقييم المخاطر:

تمّ تحديد خمس خطوات أساسية لتقييم المخاطر:

١. تحديد المخاطر والأشخاص المعرضين للخطر:

هي الخطوة الأولى والأهم، حيث يتمّ بدقة تحديد جميع المخاطر المحتملة والأشخاص المعيّنين بها ويتألف هذا الجزء من المراحل الثلاثة التالية:

- ١- إدراك المشكلة: هو الاعتراف بوجود مشكلة وتكوين فكرة أولية عنها، يتمّ التعرف على المشكلة بطريقتين:
 - تفاعلية: إيجاد حلول للمشكلة الحالية
 - استباقية: إيجاد حلول للمشكلة قبل الوقوع فيها

٢- قبول المشكلة: أي تحديد القدرة على التصدي للمشكلة وتخصيص الموارد اللازمة لمعالجتها في الوقت المناسب.

٣- تعريف المشكلة: في هذه المرحلة، يتمّ توضيح المشكلة بالكامل بكافة تفاصيلها للمرة الأولى.

٢. تحديد درجة الخطورة

هناك العديد من الطرق الإحصائية التي يمكن بواسطتها تقييم درجة الخطر لكن أبسطها وأكثرها فاعلية هو وصف درجة الخطر بأنها عالية جداً، عالية، متوسطة، منخفضة ومنخفضة جداً وفقاً للخصائص التالية:

تأثير الخطر يمكن تحديده بالاعتماد على حجم الخطر. احتمال حدوث الخطر ويمكن تحديده بالاعتماد على تكرار فترة التعرّض للخطر، كفاءة وأهلية الشخص المعرض للخطر ودرجة الإشراف والإرشاد الموجودة.

ويصنّف كل من التأثير والاحتمال بأنه عالي، متوسط أو منخفض وبالتالي تحدّد درجات الخطر بحسب الجدول التالي:

الاحتمال ← التأثير ↓	عالي	متوسط	منخفض
عالي	عالي جداً	عالي	متوسط
متوسط	عالي	متوسط	منخفض
منخفض	متوسط	منخفض	منخفض جداً

إنّ المخاطر التي تصنّف ضمن درجة الخطورة العالية يجب أن تؤخذ الاحتياطات والتدابير اللازمة للحد من الخطر الناتج عنها بأسرع وقت ممكن، في حين يتمّ وضع جدول زمني للحدّ من المخاطر التي تصنّف ضمن درجة الخطورة المتوسطة ومن ثمّ درجة الخطورة المنخفضة.

٣. اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة

بعد "تحديد المخاطر" و "تحديد من قد يتعرّض للأذى وكيف"، يجب حماية الأشخاص إمّا من خلال إزالة المخاطر بالكامل أو السيطرة عليها من خلال اللجوء إلى خيارات أقلّ خطورة بحيث تكون النتائج السلبية والأضرار غير محتملة.

٤. توثيق النتائج الهامة التي تمّ التوصل إليها

بعد الانتهاء من عملية تقييم المخاطر، يجب الاحتفاظ بسجلّ واضح ودقيق عن أهمّ النتائج التي تمّ التوصل إليها. والهدف من ذلك هو تحسين مستوى السلامة على أن يتضمن هذا السجل ما يلي:

- اسم المنشأة واسم المقيم
- تاريخ التقييم وتاريخ مراجعة التقييم
- المخاطر التي تمّ رصدها والأشخاص المعرضين لها
- درجة الخطورة
- الإجراءات التي تمّ اتخاذها للحدّ من المخاطر
- الشخص الذي قام بالإجراء التصحيحيّ
- المدة التي تمّ خلالها اتخاذ الإجراء

٥. المراجعة والتقييم

إنّ عدداً قليلاً من أماكن العمل تبقى كما هي، ونتيجة لذلك يجب مراجعة تقييم المخاطر وتحديثه بشكلٍ منتظم وعند الحاجة.

وتصبح المراجعة أمر ضروريّ في الحالات التالية:

- ظهور معلومات تكشف عن مخاطر جديدة لم تكن معروفة من قبل.
- وقوع حوادث أو التبليغ عن إصابات.
- تعديل التشريعات المعمول بها أو إصدار تعليمات وقرارات جديدة.



سياسة إدارة المخاطر للجمعية

أولاً: الغرض من إعداد سياسة إدارة المخاطر للجمعية

توضح السياسة تعريف الخطر وإدارة المخاطر والغرض من إدارة المخاطر.

تفسر السياسة طريقة الجمعية الخاصة في إدارة المخاطر وتوثيق أدوار ومسئوليات الأطراف ذات العلاقة.

تعتبر سياسة إدارة المخاطر جزءاً من مهام الرقابة الداخلية للجمعية وترتيبات حوكمتها.

تصف السياسة دور إجراء إدارة المخاطر في كامل نظام الرقابة الداخلية وتحديد إجراءات التقارير الرئيسية، وتشرح الإجراء الذي سيتم اتخاذه من أجل تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للجمعية.

ثانياً: تعريف الخطر وإدارة المخاطر

يعرف الخطر بأنه أي شيء يمكن أن يعوق من مقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، أو هو عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوثه.

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنه الإجراء أو الهيكل أو الثقافة المستخدمة لتحديد وتقييم والسيطرة على جوانب المخاطر التي قد تؤثر في مقدرة الجمعية على تحقيق أهدافها.

تعتبر إدارة المخاطر أمراً ضرورياً لاستمرار ونمو الجمعية بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية، وليس إجراء الغرض منه تجنب المخاطر، وفي حال استخدامه بصورة سليمة فإنه يمكن للجمعية مواصلة أنشطتها بأعلى المعايير حيث أن المخاطر التي تم تحديدها وفهمها والسيطرة عليها بصورة جيدة فإن ما تبقى من المخاطر يصبح أقل حدة.

ثالثاً: إدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية:

تعد إدارة المخاطر جزءاً من نظام الرقابة الداخلية الذي يحتوي على عدد من العناصر التي تعمل مع بعضها على إيجاد طريقة تشغيل فعالة تساعد الجمعية على تحسين الأداء في كافة الجوانب المالية والإدارية، كما تعتبر إدارة المخاطر جزءاً هاماً وضرورياً بالنسبة لعمل الجمعية وليس فقط مجرد مسألة التزام، تتطلب دوراً نشطاً أكثر منه مجرد ردة فعل.

تراعي إدارة المخاطر كافة عناصر الرقابة الداخلية مثل:

- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات
- خطط الجمعية وميزانياتها
- سجلات المخاطر العالية

خامساً: مجموعة المخاطر التي تواجه جمعية أصدقاء ذوي الإعاقة

الخطر في الجمعية يمكن في تحديد مجموعة المشاريع لدعم المستفيدين مع عدم إمكانية تنفيذها لعدم توفير المقدرة المالية لهذه المشاريع وبالتالي لا يمكن بناء خطة تمكن لتحقيق مؤشرات أهداف الجمعية.

وتتلخص مجموعة المخاطر في النقاط ادناه:

- عدم وجود مصدر دخل ثابت لبناء المشاريع وإعداد ميزانية وارتباطات لها
- عدم استقرار الموظفين
- الحاجة الماسة للمستفيدين وعدم توافق الحاجة مع الدخل السنوي للجمعية

- عدم وجود عدد كافي من الموظفين في كل قسم
- الاستغناء عن بعض الموظفين لقلّة الموارد

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر ومهامها

تتولى اللجنة المهام التالية:

- إعداد خطة إدارة المخاطر بعد إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشأنها واعتمادها من مجلس إدارة الجمعية.
- تنفيذ الخطة الخاصة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية المعتمدة من قبل المجلس وضمان وضع الترتيبات المناسبة من أجل التأكد من أن المخاطر قد تم تحديدها وتقييمها وإدارتها بطريقة فاعلة.
- مراقبة المخاطر الكبيرة التي قد تهدد تحقيق الجمعية لأهدافها الاستراتيجية. وضمان توفر خطط لمراجعة كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وقدرتها على تقديم تقييم سنوي لترتيبات إدارة المخاطر بالجمعية.
- رفع التقارير الدورية الخاصة بإدارة المخاطر لمجلس الإدارة والقيام سنويا بمراجعة طريقة الجمعية في إدارة المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر.
- الاستعانة بخدمات الاستشاريين الخارجيين في الجوانب التخصصية لعمليات الجمعية، واستخدام الاختصاصيين من الأطراف الخارجية من أجل تقديم الاستشارات النوعية وعمل التقارير لزيادة موثوقية نظام الرقابة الداخلية.
- تقوم لجنة المراجعة بإعداد تقرير حول مراجعتها لفعالية إدارة المخاطر بالجمعية وترتيبات الرقابة والحكومة بصورة سنوية وإجازتها من مجلس الإدارة.

ألية عمل إدارة المخاطر بالجمعية

- رصد مجموعة المخاطر التي تواجهها الجمعية
- تصنيف مجموعة المخاطر التي تواجهها الجمعية
- التعامل المستمر مع هذه المخاطر ومحاولة الحد منها
- عقد اجتماعات دورية بين مدير الجمعية والمساعدين لبحث الحالات ومحاولة حلها والحد منها
- رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة للمشاركة في الحد من هذه المخاطر

خامساً: دور مجلس الإدارة

- اعتماد سياسة إدارة المخاطر الخاصة بالجمعية.
- ضبط الإيقاع والتأثير على ثقافة إدارة المخاطر في الجمعية.
- تحديد الطريقة المثلى للتعاطي مع المخاطر أو مستوى التعرض في الجمعية.
- الموافقة على القرارات الهامة التي قد تؤثر على أداء الجمعية في مجال إدارة المخاطر.
- اعتماد تقرير لجنة المراجعة لفعالية إدارة المخاطر بالجمعية وذلك بناء على المعلومات المقدمة بواسطة لجنة المراجعة.